أطروحة دكتوراه بعنوان:

آليات الترشح للانتخابات وأثرها على النظام السياسي في الجزائر وتونس

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق
مخبر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في التجربة الجزائرية

إعداد الطالب : محمد البرج
سنة ثانية دكتوراه
تخصص تحولات الدولة
إشراف الأستاذ الدكتور: محمد بن محمد

مقدمة الدراسة

لا يمكن أن يتحقق إسناد السلطة وممارستها إلا بطريقين اثنين أولهما ذاتي يظهر من خلال الوراثة أو التعيين أو القوة والغلبة، والآخر موضوعي ديمقراطي يتعلق بالانتخاب، هذا الأخير لا يمكن أن يتحقق هو أيضا إلا من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات القانونية التي تضمن شفافيته وتتضمن تعبير الأفراد عن إرادتهم الفعلية من خلاله، ومن جملة هذه الإجراءات يظهر حق الترشح كأحد أهم العناصر في العملية الانتخابية برمتها، حيث طالما تضمنت النصوص الخاصة بالحقوق والحريات في مختلف الدساتير هذا الحق معتبرة إياه أحد أهم الحقوق السياسية التي يكفلها الدستور لمواطني الدولة، ويتضح ذلك من خلال ما نصت عليه كل من المادة 50 من الدستور الجزائري لسنة 1996(المادة 62 حاليا) وكذا الفصل 34 من الدستور التونسي لسنة 2014 حيث أقرا بضمان حقا الانتخاب والترشح لمواطنيهما، وتتطلب ممارسة حق الترشح في الدولتين تنظيمها وفق الإطار الدستوري والتشريعي الكفيل بتحقيق مبادئ الديمقراطية المنشودة من خلال توضيح وتنظيم العلاقة بين السلطات في كل دولة.

إشكالية الدراسة

ما هو الإطار القانوني لممارسة حق الترشح للانتخابات في كل من الجزائر وتونس؟ والى أي مدى يمكن أن تنعكس آلياته على طبيعة النظام السياسي فيهما؟

أهمية الدراسة: تقدم هذه الدراسة المقارنة الإطار القانوني لممارسة حق الترشح للانتخابات في مستوياتها الرئاسية والتشريعية في كل من الجزائر وتونس من خلال عديد الضوابط المرتبطة بهذه المسألة وعلاقتها بطبيعة النظام السياسي فيهما.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الإحاطة أولا بجملة الضوابط القانونية المتعلقة بالترشح في الانتخابات ومدى كفالة أو ضمانة ممارستها، ومن ثم معرفة مدى تأثيرها على العلاقة بين السلطات من خلال نتائج الانتخابات.

منهج الدراسة: يتطلب تناول موضوع آليات الترشح في كل من الجزائر وتونس الاعتماد على المنهج المقارن في كثير من جوانب هذه الدراسة.

ملخص الدراسة: تقدم دراسة موضوع آليات الترشح للانتخابات وأثرها على النظام السياسي في الجزائر وتونس طرحا قانونيا حول الإطار التنظيمي والهيكلي لآليات الترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية في الدولتين، وذلك من خلال دراسة تقارب التشريعين في النظرية العامة للترشح للانتخابات حيث ترتبط هذه العملية أساسا بالشروط الموضوعية والشكلية للترشح أولا ثم إجراءاته والإشكالات والمنازعات المتعلقة به في الانتخابات الرئاسية ثم التشريعية أيضا، وكذلك الهيئات المختصة به، وكذا العوامل المؤثرة فيه، خاصة تأثير النظام الحزبي ونظام الانتخاب المتبعين، ثم نتطرق بالدراسة بعد ذلك إلى انعكاس هذه الآليات والضوابط على مكانة كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام السياسي في الجزائر وتونس، باعتبارهما تتشكلان في الأساس بواسطة الانتخابات، ويتم ذلك من خلال النظر في صلاحيات رئيس الجمهورية أولا ومكانته في السلطة التنفيذية وعلاقته بالوزير الأول والحكومة ككل في كل نظام، ثم القيام بتحليل العلاقة بين السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية، من خلال مظاهر نشاط وتفوق كل سلطة بناء على ما تفرزه نتائج الانتخابات في ظل آليات الترشح المعتمدة في كل دولة.

الكلمات المفتاحية: الترشح، الانتخابات الرئاسية، الانتخابات التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية

تقسيم الدراسة

يتناول الباب الأول تقارب النظرية العامة للترشح للانتخابات في التشريعين الجزائري والتونسي، ويكون في فصلين اثنين، يتعلق الفصل الأول بالنظام القانوني للترشح للانتخابات الرئاسية في الجزائر وتونس، حيث يرتبط ذلك بتنظيم شروط الترشح لرئاسة الجمهورية من خلال الشروط العامة ثم الخاصة، ومن ثم الانتقال إلى إجراءات الترشح للانتخابات الرئاسية وإشكالاته، أما الفصل الثاني فيتطرق إلى النظام القانوني للترشح للانتخابات التشريعية في الجزائر وتونس، من خلال التنظيم القانوني لشروط الترشح للانتخابات التشريعية من شروط وإجراءات ومنازعات، ثم العوامل المؤثرة في عملية الترشح ونتائجها من خلال النظام الحزبي ونظام الاقتراع في الدولتين.

أما الباب الثاني فهو يتعلق بتباين انعكاس آليات الترشح للانتخابات على طبيعة النظام السياسي في الجزائر وتونس، وذلك من خلال فصلين، يتطرق الفصل الأول إلى مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي في الدولتين من خلال أثر نظام الترشح وكذا نتائج الانتخابات، ويظهر ذلك من خلال التأثير على صلاحيات رئيس الجمهورية، وكذا على علاقته بالوزير الأول، ثم يتطرق الفصل الثاني إلى موقع السلطة التشريعية في النظام السياسي للدولتين أيضا، من خلال تركيبتها من جهة وأيضا من خلال علاقتها بالسلطة التنفيذية من جهة ثانية.

Abstract: This study investigates the mechanisms of candidacy for elections and its impact on the Algerian and Tunisian political system. It advances the structural and systematic framework of the mechanisms of candidacy for the presidential and legislative elections in the two states, through the study of the convergence of the two Legislations in the general theory of candidacy for the elections. This process is related essentially to the objective and formal conditions for candidacy first, then its procedures, problems and disputes connected to the presidential elections, then the legislative elections too, as well as the appropriate bodies, and the influential factors of it, in particular the impact of the followed party system and the electoral system, then we move by the study, after that, to the reflection of these mechanisms and controls on the status of each of the two authorities, the executive and the legislative, in the political system in Algeria and Tunisia, because they were formed fundamentally by means of the elections. This is done through the consideration of the powers of the President of the Republic and his position in the executive authority first then for his relationship to the Prime Minister, and with the entire government in each system. Then it analyzes and considers the relationship between the executive authority and the legislative authority for both of them, through the manifestations of the activity and the superiority of each authority on the basis of the results of the elections under the candidacy mechanisms adopted in each state.

Keywords: candidacy, presidential elections, legislative elections, executive authoritie, legislative authoritie.

النتائج الجزئية:

- اختصاص الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بكل العمليات المرتبطة بالترشح في تونس، بينما تعدد الهيئات المتدخلة في هذه العملية في الجزائر مع ضعف استقلاليتها.
- إحاطة حق الترشح للانتخابات الرئاسية في الجزائر بجملة من الشروط والضوابط الكثيرة، مع ضعف ضمانات ممارسته بانعدام كافة أشكال الطعن عند رفض ملفات الترشح، بينما خضوعه للرقابة القضائية على درجتين في تونس.
- تقييد حق الترشح للانتخابات التشريعية بتزكية حزبية أو التزكية من الناخبين في الجزائر، وغياب هذا التقييد لدى المشرع التونسي.